مرتكزات الصعود الصيني وتأثيره في بنية النظام الدولي

The Pillras of the Chinese rise and its impact On the structure of the international system

م.م. زهراء امير حسن

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Zahraa.a@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١٠/٢٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٢/٢٤

الملخص:

تعد الصين من الاطراف الدولية البارزة في النظام الدولي لما تمتلكه من مقومات اقتصادية، عسكرية، سياسية، مما جعلها دولة لها تأثير في النظام الدولي، وتعود اهمية الصين كقوة صاعدة على زيادة اهمية العامل الاقتصادي، اذ اصبحت الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم، اذ انها حققت نموا اقتصاديا كبيرا مما ادى الى لفت انظار العالم اليها بسرعة كبيرة، اضافة الى تطورها في المجال العسكري، اذ انها عملت على تطوير جيشها بكفاءة عالية بحريا وجويا وبريا، اضافة الى تطور برامجها العسكرية والدفاعية والنووية، وتحالفها مع العديد من الدول الذي جعلها دولة مؤثرة وراغبة في تغيير النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الصين، النظام الدولي، الصعود الصيني، بنية النظام الدولي.

Abstract:

China is a pivotal actor in the contemporary international system, possessing substantial economic, military, and political capabilities that have positioned it as a major global power. Its significance as a rising power is primarily attributed to the increasing centrality of economic factors in global politics. As the world's second-largest economy, China has experienced remarkable economic growth, rapidly attracting international attention. In parallel, China has undertaken extensive military advancements, enhancing the operational effectiveness of its armed forces across land, sea, and air domains. Moreover, it has expanded its military, defense, and nuclear capabilities, further consolidating its strategic position. Additionally, China's growing network of alliances has reinforced its role as a transformative power with aspirations to reshape the structure of the international order.

Keywords: China, international system, Chinese rise, structure of international system

المقدمة

شهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية نتيجة صعود قوى جديدة، لعل أبرزها الصين، التي استطاعت خلال العقود الأخيرة أن تتحول من دولة نامية إلى قوة عالمية مؤثرة. فقد أدى النمو الاقتصادي غير المسبوق، والتطور التكنولوجي السريع، والتوسع في المشاريع الجيوسياسية، إلى تعزيز مكانة الصين كفاعل رئيسي في السياسة الدولية، مما جعلها منافسًا رئيسيًا للقوى التقليدية، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

يرتكز الصعود الصيني على مجموعة من العوامل، من بينها السياسات الاقتصادية المنفتحة، والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، والتحديث العسكري، فضلاً عن مبادرات إقليمية ودولية تعكس طموح الصين في إعادة تشكيل النظام العالمي بما يتناسب مع رؤيتها. وقد أثار هذا الصعود تساؤلات حول مدى تأثيره على بنية النظام الدولي، وما إذا كان سيؤدي إلى تغييرات جوهرية في موازين القوى، أو سيكتفي بإحداث تعديلات ضمن الإطار القائم.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة المرتكزات الأساسية للصعود الصيني، وتحليل انعكاساته على الهيكل الدولي، من خلال استعراض التغيرات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي أحدثها، إضافة إلى مناقشة السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي في ظل التنافس المتزايد بين الصين والقوى الكبرى الأخرى.

أهمية البحث: يسهم البحث في توضيح كيفية تأثير صعود الصين على موازين القوى الدولية، ومدى قدرته على اعادة تشكيل النظام العالمي، ويسلط الضوء على العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية التي اسهمت في تحقيق الصين لمكانتها الدولية، كما يساعد البحث على تقديم تصورات مستقبلية حول تأثير الصعود الصيني على النظام الدولي، عن طريق خلق نظام ثنائي القطبية او تعزيز التعددية القطبية، او استمرار الهيمنة الامريكية.

مشكلة البحث: تتمثل اشكالية البحث في تساؤل مركزي مفاده كيف تسهم الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في صعود الصين وتأثيرها على إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وموازين القوة العالمي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان صعود الصين كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في النظام الدولي يقوم على مرتكزات استراتيجية متعددة تسهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي مما يؤثر في القوى التقليدية والنظام متعدد الأطراف.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب اضافة الى المقدمة والخاتمة: تناول المطلب الاول مرتكزات القوة الصينية، وتناول المطلب الثاني تأثير القوة الصينية في النظام الدولي، بينما تناول المطلب الثالث مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي القوة الصينية.

المطلب الأول: مرتكزات القوة الصينية

المحور الاول: القوة الاقتصادية والتكنولوجية

١. **القوة الاقتصادية الصينية:** يعد الاقتصاد الصيني ثاني اقوى اقتصاد في العالم، ولدى الصين أسرع معدل نمو بعد الولايات المتحدة الأمريكية اذ اضحى النموذج الصيني يشكل نموذجا فريداً بالنظر الى الرأسمالية التي يقوم عليها اشتراكيون في الوقت التي وصلت معدلات التنمية في الصين ارقاماً قياسيه، لم تشهدها دول ناميها (١).

القوة الاقتصادية الصينية هي عصب السياسة الصينية ونقطه ارتكازا في تحركاتها وتعاملاتها مع القوه الكبرى والقوه العظمى وزياده اهميه العامل الاقتصادي في السياسة العالمية زادت اهميه ومكانه الصين الدولية وقدرتها على المساومة والضغط والاستقلال بقرارها السياسي والاقتصادي، اذ حرصت الصين منذ عام ١٩٧٨ على الاندماج بالاقتصاد العالمي وعملت على جذب الاستثمار الصيني وتسهيل التجارة مع العالم ولا سيما ان ذلك يصب في مصلحه اقتصادها وينعكس ايضا ايجابيا على التنمية الداخلية ويخدم تحولها الى قطب اقتصادي مؤثر وجاذب في العالم ينتقل اليه المال والنفوذ، ما يحولها الى قطب مؤثر في السياسة الدولية[٢]، وان النمو الاقتصادي للصين يمكن تفسيره بتعبئة قويه نتيجة عوامل قويه وهي العمل وراس المال وارتفعت العمالة بسرعه بلغت ٢٥% سنويا ومعدل الاستثمار وصل الى معدلات عالية جداً [٣].

تمكنت الصين خلال ثلاثة عقود من تراكم مستويات عالية من النمو الاقتصادي بلغ متوسطها نحو (١٠%) لتصبح الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي اجمالي بلغ ١٤،٣ تريليون دولار بما يمثل ربع الاقتصاد العالمي إذا استمر النمو الاقتصادي الصيني بمعدلات وهو ما تعده الحكومة الصينية ضرورياً لتوفير ١٥ مليون فرصه عمل سنوياً والحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، فقد تصبح القوة الاقتصادية الاكبر في العالم خلال عقود [٤].

قد شهد النصف الاول من تسعينات القرن الماضي حجم ناتج قطاع الصناعات التحويلية بنسبه ٦٣% فضلاً عن ارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات الى ١٠% مما ادى الى ارتفاع الادخار القومي الاجمالي والاستثمار المحلي الاجمالي الصيني بنسبه ٨٨% فبلغ اعلى مستوى الصناعات التحويلية مقارنه بالصادرات السلعية من ٥٠% الى ٧٥% كما كان لاتباع النظام السياسي الصيني سياسه نقديه متشددة بهدف الحفاظ على النظام المالي، عندما تم تخفيض سعر صرف اليوان الصيني بصيغه متدرجه ومعدلات سريعة وعدت وذلك تحولاً استراتيجيا مهما والهدف منه هو زياده الاهتمام بإنتاج السلع القابلة للتجارة الدولية[٥].

لقد حافظ الاقتصاد الصيني على نسبه زيادة سنوية في ناتج الانتاج المحلي بلغت ١٠% من السبعينات حتى عام ٢٠١١ متجاوزا الناتج المحلي لألمانيا في ٢٠٠٧ والناتج المحلي في عام ٢٠٠٠ لليابان في عام ٢٠٠٩ ليحل في المرتبة الثالثة عالميا في نهاية العقد الاول من الألفية، وسيتجاوز لاحقاً

الناتج المحلي للولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٦ وسيحافظ على الصدارة خلال العقد الثالث بناء على تقارير استخباريه أمريكية [٦].

التواجد الصيني القوي والمصاعد في الاقتصاد العالمي، لم يكن فقط خلال سياسات التصنيع والتصدير، بل تمثل في اعتماد مشاريع الاستثمار الدولي المباشر، وقد تمددت هذه البرامج منذ الثمانينات وحتى التسعينات وبعد الالفية وحتى الان فحول الصين الى اكبر مستثمر في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية واليابان في عام ٢٠١٥، جعل هذا الصين لاحقاً في نهاية الألفية المنصرمة وبداية الألفية الجديدة للانضمام لمنظمه التجارة العالمية، ومكانها من تحقيق طفرات اقتصاديه بفضل تحرير تجارتها الدولية، مع تسهيل انضمامها لمنظمات اقليميه ودوليه فيما بعد، وفي عام ٢٠٠١ وصلت الصين ومجموعات اسيان(ASE Av) لصياغة اطار تأسيس لقواعد التجارة الحرة في المنطقة فانتج عنه الغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية تحديداً، وفي عام ٢٠٠٣ وقعت الصين وهونج كونج شراكه اقتصاديه والتي منحت الصين بموجبها امتيازات وتسهيلات واعفاءات ضريبيه لدخول قطاع التصنيع الصيني، تحولت الصين الى قبلة للاستثمارات الأجنبية فتجاوز الانتاج الصيني الصناعي في بداية الألفية، وفي عام ٢٠٠٣ تجاوز نظيره الامريكي حيث بلغ ٥٣ مليار دولار بينما حصدت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ مليار دولار فقط واصبحت الصين توجد بكل مكان بمنتجاتها التي غزت الاسواق العالمية بدأً من الأحذية والمنسوجات وحتى الصناعات التكنولوجية، اما في قطاع النفط وانتاج النفط والمنتجات النفطية فقد اعتمدت الصين منذ الخمسينات استكشاف حقول النفط والتوجه لإنتاجه لتغطيه الطلب المحلي بدلا من استيراد في ذلك الوقت، فاكتشفت العديد من الحقول التي نجحت في تحقيق سد بعض احتياجاتها من النفط [٧].

اتبعت الصين سياسات اقتصاديه منفتحة وجذابه للاستثمار الاجنبي مما ادى الى تدفق هائل من راس المال الاجنبي الى البلاد اضافه الى ان الصين تتمتع بقوه عامله كبيره ورخيصة مما جعلها مثاليه للاستثمار، وفي التصنيع ادى صعود الصين الى تغير موازين القوى في الاقتصاد العالمي، من حيث الناتج المحلي الاجمالي ومن المتوقع ان تصبح أكبر اقتصاد في العالم خلال العقد القادم [٨].

وعلى الرغم من تراجع الاقتصاد الصيني في عام ٢٠١٩ بسبب كوفيد 19 الا ان الاقتصاد الصيني في السنوات التالية حقق نموا اعلى من المتوقع فقد نمى الناتج المحلي الاجمالي للبلاد بنسبه ٤٥% في عام ٢٠٢٣ [٩].

وفي تقرير لمؤسسه (غولد مان ساكس) الأمريكية التي تعد من أشهر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية تنبأت فيها عام ٢٠١١ بان الناتج المحلي الاجمالي الصيني سيصبح متفوقا على نظيره الامريكي عام ٢٠٢٧ الامر الذي كان محفزاً للصين ودافعا لهم ليحافظوا على هذه المكانة من التراجع والعمل على المحافظة على نسب نمو متقدمة وثابته ووفق معدلات النمو الاقتصادي التي بلغت ٩،١ % في عام ٢٠١٥ ووصلت الى نسبه ٧% في عام ٢٠١٧ ونسبه ٦،٧ % في عام ٢٠١٨ والى ٦،٤ % عام ٢٠١٩ [١٠].

اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٢٣ (١٧،٤%) بمعدل نمو سنوي يبلغ (٥،٢ %) ويعد معدل النمو هذا من بين اعلى المعدلات الاقتصادية بين الاقتصادات الكبرى في العالم، وبناءاً على الزخم السليم الذي يشهد التعافي رفقت العديد من المنظمات الدولية مثل منظمه التعاون الاقتصادي والمتمثلة توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي للصين [١١].

٢. **القوة التكنلوجية الصينية:** اضافه الى التطور الاقتصادي فان الصين تمتلك ايضا مقومات تكنولوجيه وفقا لتقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٣ الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تحتل الصين المرتبة الثانية عشر كما تمتلك الصين ٢٤ من افضل تجمعات العلوم والتكنولوجيا في هذا العالم لتحتل بذلك ايضا ولأول مره المرتبة الاولى عالميا في تصنيع اكبر تجمعات العلوم والتكنولوجيا في العالم، ويعتمد الابتكار التكنولوجيا في تمكين التنمية العالية الجودة وتزدهر محركات جديده للنمو ففي الاشهر الاحد عشر الاولى، زاد الاستثمار في صناعه التكنولوجيا الفائقة في البلاد ١٠,٥ % على اساس سنوي اي اسرع بمقدار ٧,٦ نقطه مئوية من جميع الاستثمارات وفي الارباع الثلاثة الاولى، زادت صادرات السيارات الكهربائية وبطاريات الليثيوم والخلايا الشمسية بزياده قدرها ٤١,٧ % على اساس سنوي واصبحت العناصر الثلاثة الجديدة قوه دافعه جديده من النمو التجارة الخارجية للصين(١٢).

وفي مطلع القرن الحادي والعشرون اهتمت الصين باعتماد استراتيجية العلوم والتكنولوجيا فدفعت التطور السريع لمجموعه من الصناعات التكنولوجية العالية لذلك ارتفعت المشاريع المرتكزة على التكنولوجيا من (٢٦,٨%) الى (٣٢,٢ %)، وفي الوقت نفسه الذي ساهمت المشاريع الأجنبية بثلاث اربعه مبيعات الصين التقنية وبنسبه ٨٥% من الصادرات التقنية العالية لهذا ادخلت كلاعب جديد في مجال صادرات التقنية العالية [١٣].

وفيما يتعلق بتكنولوجيا الفضاء أكدت الصين في وثيقة اصدرتها ٢٠٠٢ أن الهدف من برنامجها الفضائي يتمثل بالحفاظ على مصالحها القومية، وتنفيذ استراتيجية تنموية وتنفيذ سياسة دفاعيه قوية واستكشاف الفضاء لتوظيفه لخدمه الاغراض السلمية، فضلا عن تنفيذ سياسة دفاعيه قوية تقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنه لحرب الفضاء في المستقبل [١٤].

اتبعت الصين سياسه تطوير التكنولوجيات الصناعية وادوات الانتاج والتصنيع بما يخدم تعزيز بناء الاقتصاد والتطوير الصناعة والانتاج، اذ تقوم هذه السياسة على تصنيف المشاريع البحثية التي تعدها وزاره العلوم والتكنولوجيا الى مشاريع رئيسيه ذات اولويه قصوى ومشاريع ارشاديه توجيهيه عادله ومتساوية، تشجع الاستثمارات الخارجية للمشاركة في عمليات التصنيع والانتاج وتوسيع القدرات الإنتاجية للمجتمع، اضافه الى بناء مشاغل صناعيه كنقطه عبور نحو تطوير تكنولوجيات صناعيه اساسيه ووسائل وادوات الانتاج، وتشجيع تطبيق التكنولوجيا العالية في الصناعة لبناء المنشاة الصناعي والبدء من تطوير التكنولوجيا الصناعية الأساسية ووسائل الانتاج وادوات الانتاج، وتشجيع تطبيق التكنولوجيا العالية والجديدة في الصناعة والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتحقيق المكننة الصناعية وتحسين

القدرة التنافسية الصناعية عن طريق الاستخدام الواسع للصناعات الأوتوماتيكية والاليه للاستفادة من التكنولوجيا البيولوجية الطبية في تطوير وتجديد قطاع الطبابة الصيني التقليدي، وتوفير المعلومات والمعارف الضرورية والتكنولوجية الحديثة لتحسين قدراته وامكانياته في توفير الصحة لجميع افراد المجتمع وتحسين وسائل الإدارة والتنظيم عن طريق الاستخدام الواسع للتقنيات المعلوماتية [١٥].

ان الصين كدوله تركز على الابتكار التكنولوجي وسرعات الابتكار كوسيله للإصلاح الاقتصادي وتجنب الاعتماد على دول اخرى بمبادرة "صنع في الصين ٢٠٢٥" التي اطلقت في عام ٢٠١٨ والساعية للهيمنة على انتاج التكنولوجيا العالمية وتقنيات ناشئة، قد تمكنت الصين خلال السنوات الماضية من التفوق في مجالات تكنولوجيا حيوية عديده وبقفزات فاقت منافسيها من رواد تلك التكنولوجيا منافساً في مجال التقنيات التأسيسية في القرن الحادي والعشرين، مثل التكنولوجيا الجيل الخامس والحوسبة الكمية والتكنولوجيا الحيوية والمركبات الكهربائية والمركبات ذاتية القيادة فضلا عن تجاوز انتاج الصين من اشباه الموصلات ١٥% من الانتاج العالمي عام ٢٠٢١ بعد ان كانت اقل من ١ % في عام ١٩٩٠، كما استثمرت الصين بكثافه في البحث والتطوير التكنولوجي العالمي من اقل من ٥% عام ٢٠٠٠ الى اكثر من ٢٣% بعام ٢٠٢٠ ويتوقع ان تتفوق الصين في مجال الانفاق على التكنولوجيا في عام ٢٠٢٥ [١٦].

المحور الثاني: المرتكزات السياسية:

يعد النظام السياسي الصيني نظاماً متماسكاً لوجود نخبة سياسة حاكمة تقود وصعود الحزب الشيوعي الصيني الذي يمثل الركيزة الاساسية للعملية السياسية في الصين كما تتميز السياسة الصينية بالقوة المركزية والتركيز على النخبة الاجتماعية والاقتصادية، وتنعكس فاعلية القيادة السياسية بشكل مباشر على فاعلية الدولية، فكلما زادت الخبرة العلمية والتكنلوجية زادت قوة الدولة وقدراتها لاتخاذ القرارات وتنفيذها، وان الصين تتمتع في قدرات سياسية ادت في تحديد موقعها ومكانتها في الساحة الدولية وبشكل مباشر، وبالتالي اصبحت دوراً مؤثر في النظام الدولي [١٧].

وتعتمد المرتكزات السياسية الصيني على مجموعة من المبادئ والافكار التي توجه سياسات الصين الداخلية والخارجية، وتتمثل الداخلية في الحزب الشيوعي الصيني الذي تأسس في مدينة شنغهاي والذي استلم سلطة الحزب عام ١٩٤٩ ويهدف الحزب الى تحقيق النظام الاجتماعي الشيوعي من خلال مبادئ اشتراكية بخصائصه صينية الاعتماد والاستمرارية الحزب الشيوعي كقوة رئيسة ومسيطرة في الدولة [١٨].

ومنذ السنوات الاخيرة من القرن الماضي تشكلت الصين بيئة جديدة حولت الصين تحول خياراتها الاستراتيجية نحو تعزيز صورتها كقوة كبرى، ونتيجة لذلك اصبحت في القرن الحادي عشر كقوة تعديلية مؤثرة في الساحة الدولية بما تملك من امكانيات التي مكنتها من لعب دور مؤثر في النظام الدولي، ومن اهم هذه الإمكانيات الاقتصادية وانتهاج سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي واعتماد سياسة التصدير كركيزة اساسية لعملية التنمية والسعي لبناء قوة تكنلوجية تعتمد على الخبرة الاجنبية والتعاون والاستثمار الاجنبي [١٩].

ومن المعروف ان السياسة الخارجية لأي دولة هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية، ومن ثم فأن تحقيق النمو المستدام والاستقرار السياسي استلزمت سياسة خارجية تسعى لتجنب النزاعات وتحقيق السلام لضمان العمل من اجل تحقيق ذلك، ومن ثم فقد قامت السياسة الخارجية الصينية على عدة ركائز اهمها [٢٠].

تتمثل مرتكزات الصين السياسية في سياستها الخارجية فهي شكلت مبادئ رئيسية لسياستها الخارجية والتي تتمثل في الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة اراضيها وعدم الاعتداء المتبادل على سيادة الدول واقرار مبدأ التعايش السلمي والالتزام المتبادل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية العلمية للمنازعات الدولية على اساس مبدأ العدالة، وان تكون العلاقات قائمة على اساس التعاون مع الاخرين في المساواة وتحقيق المنفعة المتبادلة [٢١].

واستمرت الصين في التركيز على السياسة الخارجية لتدعم الاجندة السياسية الداخلية بدل محاولة التدخل في النظام العالمي ككل وقد ساعد هذا النهج الصين بشكل كبير وجعلها تركز على التحديات الداخلية [٢٢].

فقد اتضح ان التوجه السياسي الخارجي للصين قد اتبع مبدأ مختلف عن مبادئ الدول الاخرى في التأثير بالنظام الدولي، وذلك يرجع الى انها غير راغبة بفرض واقعها كقوة مهيمنة انما تفضل الصعود السلمي وبناء الثقة المتبادلة مع دول العالم ومن هنا سلكت سياسة تهدف الى الشراكة والعلاقات المتبادلة لكل الجانبين، من خلال ما تمتلكه من امكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية وذلك لأثبات دورها المؤثر في النظام الدولي [٢٣].

المحور الثالث: المرتكزات العسكرية:

تعد القوة العسكرية واحدة من مقومات القوة والقدرة التي اعتمدتها الصين كل معضلاتها الوطنية والاقليمية لا سيما خلال الحرب الباردة اذا سعت الصين الى تطوير قدراتها العسكرية من خلال امتلاك جيشين التحرير الشعبي الصيني من الوحدات والافراد والدبابات اكثر مما لدى اي مؤسسة عسكرية في اسيا، وهناك اجتماع عام بان الصين مدفوعة بنجاحاتها في العديد من القطاعات الاقتصادية بصدد تحديث سريع ومركز على القطاع العسكري وهو اجتماع تدهمه شواهد قوية حول حجم الانفاق العسكري الصيني والصفقات الضخمة التي تبرمها الصين سنوياً، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها من الدخول الى نادي الفضاء الدولي الى جانب كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا كما أن دفاعاتها قد دعمت اخيراً برفع قدراتها النووية التي تعزز امكانية القياك بالضربة الثانية [٢٤].

وأن ما يميز القوة العسكرية الصينية هو ما تخصصه سنوياً للأنفاق العسكري اذ تعد ثاني إنفاق عسكري على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية [٢٥].

الى جانب ذلك بدأت مساعي الصين في الحصول على سلاح نووي منذ عام ١٩٩٥ وبالفعل تمكنت من اجراء اول تجربة لسلاح نووي صيني عام ١٩٦٤ ثم عملت على تطوير امكانياتها النووية من اجل الحصول على قنبلة هيدروجينية وحققت ذلك عام ١٩٦٧، ويذكر ان الصين احتلت المرتبة الرابعة عالمياً من حيث عدد الرؤوس النووية الحربية بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا التي بلغ عدد الرؤوس الحربية فيها (٢٩٤،٣٤٨،٧٠٠٦،٧٨٠٢) رأس نووي [٢٦].

كما تعد الصين ثالث قوة عسكرية على مستوى العالم اذ بلغ عدد افراد الجيش اكثر من (٢،٠٠٠،٠٠٠) مليون فرد [٢٧] ، واشارت التقديرات الى أن اجمالي عدد الرؤوس النووية الصينية يبلغ (٤٠٠) رأس نووي منها (١٢) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالغواصات و (١٢٥) رأس تستخدم كمقذوفات غير استراتيجية و (١٥٠) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقاذفات الجوية و (١١٣) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقواعد الارضية كما أن العدد قابل للزيادة وذلك مع تطور القدرات النووية الصينية اذ لم يقتصر الامر على امتلاك السلاح النووي وانما تعداه ليشمل تطوير وسائل الايصال اللازمة لنقل الرؤوس النووية الى اهداف بسرعة وبدقة [٢٨].

كما سعت الصين الى بناء استراتيجياتها البرية التي تضمنت كيفية التعامل مع الازمات المحتملة لتعيد امجاد الماضي والابحار نحو المستقبل لأن بناء قوة بحرية ذات تأثير يجوب في المياه فقط بل تتضمن اربعة عناصر رئيسية هي (الموانئ لبيحرية، الاسطول التجاري، الثروة الاقتصادية البحرية، القوات البحرية) وقدر اهتمام الصين لسلاحها البحري الذي بلغ تعداده حوالي (٢٣٠٠٠) الف عنصراً بما في ذلك طيران البحرية و (٧٠٠٠) الف من المشاة البحرية يضاف الى ذلك نحو (٣٥٠٠٠) الف من الاحتياط [٢٩]، واتهمت وزارة الدفاع الامريكية الصين في نوفمبر بنيتها زيادة ترسانتها النووية الى ١٥٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠٣٥ [٣٠].

المطلب الثاني: تأثير القوة الصينية في النظام الدولي

المحور الاول: التأثير الاقتصادي

تتمتع الصين بتأثير اقتصادي كبير من خلال انضمامها الى العديد من المنظمات الاقتصادية والتجارية، اذ تعد احد دول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهذا ما ساهم في تعزيز دورها على الصعيدين الاقليمي والدولي، اذ تعاونت الصين مع الدول المتقدمة والمتخلفة صناعيا، مما انعكس على تحقيق زيادة كبيرة في الصادرات من دون قيود، كما حققت فائض اقتصادي مع اكثر الدول الاعضاء، مما ادى الى زيادة اجمالها الانتاجي، بالإضافة الى ذلك تعد الصين من ابرز اعضاء مجموعة العشرين التي تمتلك قدرات مالية واقتصادية مؤثرة اذ انها تمتلك ٩٠% من الناتج القومي الاجمالي على المستوى العالمي[٣١]، تمتلك الصين دور فعال ومؤثر في مجموعة العشرين، اذ تسعى عن طريق الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على الدفع بالنمو الاقتصادي للدول النامية ومنحهم اصوات اقوى في المنظمات الدولية، وكذلك تعمل على زيادة الاستثمار العالمي[٣٢]، كما وان الصين تعد من المؤسسين لمنظمة شانغهاي للتعاون التي تمتلك كافة المقومات الاقتصادية والعسكرية وكما ولديها مقومات على صعيد الطاقة، مما أهلها لتصبح احد المحاور الاقتصادية المهمة والمؤثرة على الصعيد الاقتصادي، وكذلك مجموعة البريكس التي تعد الصين من احد مؤسسيها، اذ تسعى هذه المجموعة للحصول على دور في ادارة الاقتصاد العالمي الى جانب مجموعة العشرين[٣٣].

تمكنت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق على تسهيل التجارة والاستثمار بين الدول تشجيعا للتكامل الاقتصادي، اضافة الى تطوير البنية التحية للدول واعادة بناء الموانئ وازالة الحدود وتطوير السكك الحديدية، فمنذ انطلاق مبادرة الحزام والطريق اقرضت الصين اموالا الى عدد كبير من مشاريع البنى التحتية، تقدر قيمة هذه الاموال وفقا لمركز ابحاث (Aid Data) في جامعة ويليام بقيمة ما يقارب ٨٤٣ مليار دولار في ١٦٥ دولة، وهذا ما يؤكد ان الصين لا تزال الممول الرئيسي للعديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض نسبيا[٣٤].

يشير البعض الى ان مبادرة الحزام والطريق تفرض اعباء مالية كبيرة على الدول النامية، مما يجعل من الصعب عليها تسدد هذه الديون، اذ نشرت مؤسسة ايدداتا تقير تبين فيه ان ٨٠% من القروض التي تمنحها الصين تذهب الى دول تعاني من ازمات مالية، واشار التقرير ان الديون المستحقة تبلغ ١,١ ترليون دولار على الاقل باستثناء الفوائد المستحقة على الديون [٣٥].

اضافة الى القروض اعلنت الصين عن برنامجها الانمائي للمساعدات الخارجية، الذي اثار الى جانب الولايات المتحدة الامريكية العديد من الدول الغربية، فمنذ عام ٢٠٠٦ اصبح لدى الصين مشاريع تنموية في ما يقارب ٦٨ دولة، الى جانب ما يقارب تلقي ١١٤ بلدا مساعدات صينية واغلب هذه الدول كانت في قارة افريقيا، وفي عام ٢٠١٨ انشأت الصين وكالة الصين الدولية للتعاون الانمائي، اذ تقدم هذه الوكالة مساعدات بأشكال مختلفة منها مجموعات كاملة للمشاريع ومنها التعاون في مجال الموارد البشرية والبرامج التطوعية من خلال المنح او التبرع وكان معظمها يصب في مشاريع الرعاية الصحية او القروض بدون فوائد[٣٦].

تسببت مبادرة الحزام والطريق والقروض والمساعدات قلق الولايات المتحدة الامريكية، اذ ان ذلك يزيد من النفوذ الاقتصادي والسياسي للصين في الدول النامية، وتؤكد بعض المنظمات في الولايات المتحدة الامريكية، على ان هذه المشاريع من شأنها ان تزيد من احتمالية تبني البلدان النامية النظام الشمولي الموجود في الصين وتقوض الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه البلدان على المدى البعيد [٣٧].

المحور الثاني: التأثير السياسي

تمتلك الصين تأثير كبير على النظام الدولي، اذ اصبحت الصين عضوا في الامم المتحدة ومجلس الامن التابع للأمم المتحدة منذ تأسيسها، اذ ان اعطاء الامم المتحدة مقعد لجمهورية الصين الشعبية يعد بمثابة نقطة تحول في التمثيل الدبلوماسي للصين، وادى الى تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الدول، ومع مرور الوقت اصبحت الصين مشاركا نشطا في الامم المتحدة وزاد نفوذها بشكل كبير، وفي عام ٢٠٢٠ ترأست الصين اربع من الوكالات الرئيسية الخمسة عشر للأمم المتحدة وكان لها نواب في تسع وكالات اخرى، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطابه في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في اكتوبر "الصين حازمة في حماية النظام الدولي مع الامم المتحدة" مؤكدا على الاهمية التي توليها الصين للأمم المتحدة في النظام الدولي[٣٨].

توفر اجندة الصين في الامم المتحدة ادلة مهمة حول وجهات نظرها بشأن النظام الدولي وكيف تسعى الى مراجعة هذا النظام للدفاع عن مصالحها وتعزيزها، في بعض الاحيان صوتت الصين الى جانب الولايات المتحدة وحلفائها كما حدث عندما فرضت عقوبات على كوريا الشمالية لإجراء تجارب على الاسلحة النووية وفي قضايا اخرى ايضا مثل حقوق الانسان والحرب في اوكرانيا [٣٩].

لقد حققت الصين تقدما ناجحا في تعزيز مكانتها في منظومة الامم المتحدة وخاصة في السنوات الاخيرة فقد اصبحت ثاني اكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة، فضلا عن كونها ثاني اكبر مصدر لتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كما حصلت الصين على مناصب عليا في العديد من وكالات الامم المتحدة وتوفر عدد كبيرا من الافراد لعليات حفظ السلام التابعة وهو العدد الاكبر بين اعضاء مجلس الامن اذ انها تساهم هذه القوة لحماية مصالحها الوطنية او مصالح حلفائها، كما وجدت بعض الدراسات ان الصين كانت تستخدم نفوذها في الامم المتحدة للترويج لآرائها وتعريفها لحقوق الانسان والحد من الانتقادات الدولية لسجلها المحلي في مجال حقوق الانسان، وعلى نحو مماثل استخدمت الصين ثقلها في جميع انحاء نظام الامم المتحدة لمنع توسيع المشاركة الرسمية لتايوان في الهيئات الدولية في حين سعت ايضا الى وضع سياسة "صين واحدة" باعتبارها مادة من مواد القانون الدولي، كما اصبحت الصين تستخدم بشكل كبير حق النقيض الفيتو في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، كما رأينا في استخدام الصين للفيتو في قضايا تتعلق بسوريا ومناطق اخرى[٤٠].

تروج الصين بشكل دائم الى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى" وهذا ما يتماشى مع سياسة الصين الخارجية التقليدية مما ساعدها على كسب تأييد الدول الرافضة للتداخلات الخارجية، خدمت هذه السياسة الصين بشكل كبير ا مكنتها من بناء العديد من العلاقات مع الدول من دون الاصطدام مع الولايات المتحدة الامريكية [٤١].

طبقت الصين مبدأ الحياد السياسي وعدم التدخل والحذر الشديد من التورط في صراعات منطقة الشرق الاوسط، فمنذ احداث ٧ اكتوبر كان رد الصين على الازمات المستمرة في المنطقة محدودا من خلال دعمها للجهود المتعددة الاطراف التي تسعى لوقف العنف في غزة واحتواء توسع الصراع في منطقة الشرق الاوسط، وذلك عن طريق دورها كعضو دائم في مجلس الامن او من خلال زيارات مسؤولين صينيين الى المنطقة من اجل التواصل مع الاطراف المعنية بما فيهم حركة حماس و(اسرائيل)، كما وان الصين استضافت ممثلين عن حركة حماس وفتح لإجراء محادثات مصالحة في الصين، على الرغم من اهتمام الصين بقضايا منطقة الشرق الاوسط الا ان مساعيها بقت محدودة نوعا ما بسبب سياسة عدم التدخل التي تتبعها الصين والتي تعد واحدة من "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية[٤٢].

تسعى الصين الى بناء نظام دولي يقوم على مراكز قوى متعددة، اي لا تسيطر عليه قوه واحدة فقط، اذ تقوم الصين بدور رئيسي الى جانب القوى الاخرى روسيا، البرازيل، الهند، (مجموعة البريكس)، تعمل هذه الدول على تحدي النظام الدولي القائم، ومن الممكن ان تساهم في بناء نظام دولي يقوم على

التعددية، ذلك لان جميع اعضاء مجموعة البريكس دول ذات كثافة سكانية عالية اضافة الى انها تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة اضافة الى قدرتها السياسية، فمن الممكن ان تشكل ثقلا موازيا للولايات المتحدة الامريكية [٤٣].

تشكل الصين أكبر تحدي للولايات المتحدة الامريكية في القرن الحادي والعشرين، واوضح بريجنسكي ذلك عندا اعتبر الصين ضمن اسيا" رقعة الشطرنج الكبرى" ومن اللاعبين الجيوستراتيجين الذي تمتلك القدرة لتحدي الولايات المتحدة الامريكية، عن طريق النمو الذي حققته في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات، اذ اصبحت قادرة على التأثير وبشكل كبير على النظام الدولي [٤٤].

المحور الثاني: التأثير العسكري

تتطلع الصين عبر استراتيجيتها الى ان تصبح دولة مهيمنة وتحد من الهيمنة العسكرية الامريكية التي تعد مهيمنة للامن القومي الصيني، لذلك تسعى الصين للحد من التأثير الامريكي، عن طريق استخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء [٤٥].

عملت الصين على تطوير قواتها المسلحة بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة، اذ زادت من قواتها البحرية والبرية والجوية والنووية ايضا، بالإضافة الى ادخال التطوير التكنلوجي في المجال العسكري [٤٦]

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان عملية تحديث القوات المسلحة الصينية تشكل نوعا من التحدي، خاصة ان هدف عملية التحديث العسكري لعام ٢٠٤٩ يتداخل مع الهدف السياسي الاوسع المتمثل في "التجديد العظيم للامة الصينية"، ووفقا للتقرير المقدم من الكونغرس والصادر عن وزارة الدفاع الامريكية والذي يحمل عنوان "التطورات العسكرية والامنية المرتبطة بجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٢١"، يتركز هذا الهدف على "عملية تحديث على المستوى السياسي والاجتماعي والعسكري لتوسيع نفوذ جمهورية الصين الشعبية الوطنية، وتحسين نظام الحكم في بيجين وحماية مصالحها الوطنية"، وتسعى الصين الى تبني استراتيجيات متسقة ومدروسة من اجل مراكمة القوة الصينية وتعزيزها، مما يمنح الصين "مكانة رائدة في النظام الدولي"، يبدو ان الصين تستخدم جيش التحرير الشعبي كأداة لتحقيق هذه الاهداف، ذلك لان الصين تنظر الى محاولة الولايات المتحدة لاحتواء صعود الصين من اخطر العقبات التي تواجها في تنفيذ سياستها الخارجية[٤٧].

تمتلك الصين قوة بحرية تعد من اكبر القوة البحرية في العالم، اذ ان الصين متفوقه على الولايات المتحدة الامريكية من حيث عدد الوحدات، اذ نجحت في تصنيع وتطوير ثلاث حاملات طائرات دخلت في نطاق الخدمة البحرية، وفي عام ٢٠٢٢ اعلنت الصين عن حاملة طائرات جديدة، التي ستكون نقلة نوعية في قدرات الصين البحرية، اذ تم تصنيفها من ضمن الجيل الثاني من حاملات الطائرات الصينية ذات الاقلاع الكهرومغناطيسي، اضافة الى ذلك تمتلك الصين غواصات تكتيكية نووية وتقليدية، كما وتعد القوات الجوية الصينية من اكبر القوات في شرق اسيا اذ ان الصين تمتلك صواريخ بالستية طويلة ومتوسطة المدى والالف من الطائرات المقاتلة[٤٨].

يتضح مما سبق ان الصين، بجانب تعزيز قوتها الاقتصادية، عملت ايضا على تطوير قوتها العسكرية في المجالات البرية والبحرية والجوية، وقد اثار ذلك قلق الولايات المتحدة الامريكية، اذ من الممكن ان تستخدم الصين هذه القوة للتأثير على النظام الدولي، لذلك تسع الولايات المتحدة للحد من هذا التطور ومحاولة احتواء الصين.

المطلب الرابع: مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي القوة الصينية

المحور الاول: نظام ثنائي القطبية

بفعل التطور الذي يشهده الصين في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، يتوقع العديد ان النظام الدولي في المستقبل المتوسط يمضي باتجاه الثنائي القطبية.

تعد الصين المنافس الاقوى للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي، ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الامريكي الذي أصدر بعنوان الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٥:"تحول العالم الى ان تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا وإنها ستكون قوة عسكرية رائدة في ظل سعيها واستعدادها لمزيد من التأثير في السياسة الدولية على مدى العشرين سنة القادمة أكثر من اي بلد اخر"[٤٩]

تعد الصين القوة العسكرية الاولى في شرق اسيا اذ تعمل على توسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق الاسيوية، مما اثار قلق الولايات المتحدة الامريكية خاصة ان الصين ستكون لديها قدرات دفاعية مماثلة للولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥، لذلك فان الصين من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية تعد قوة ساعية للهيمنة الاقليمية باتجاه القيادة العالمية [٥٠].

ترتبط التنمية العسكرية الصينية بالحلم الصيني الذي يعمل على تهيئة نظام دولي تكون فيه الصين بديل للنظم الغربية المسيطرة على النظام، ويتحقق هذا الحلم عن طريق وجود دولة ديمقراطية متجانسة وفق خصائها عام ٢٠٤٩، ويكون هذا مرتبط الى حدا ما بقوة عسكرية قوية [٥١]

يتصاعد نمو القوة الاقتصادية الصينية بشكل كبير في السنوات القادمة، من المتوقع ان يصل الاقتصاد الصيني في عام ٢٠٤٠ الى ١٢٣ ترليون دولار، ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل الناتج المحلي الاجمالي ٤٠%[٥٢].

يدرك العديد من البلدان ان القوة الاقتصادية والعسكرية للصين سوف تؤدي في السنوات القادمة الى تفاقم الاحتكاكات بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، اذ يؤكد ريتشارد هارس في تحليله لحقيقة ان الصين تمثل المنافس القوي للولايات المتحدة الامريكية على المكانة العالمية، على ان قادة الصين اكدو من جانبهم على الحاجة الى عقود اخرى من الزمن تتمتع فيه الصين بالاستقرار من اجل ان تتمكن من تركيز اهتمامها على النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع نظرية الصعود السلمي للصين [٥٣].

من خلال ما تقدم تبين ان القوة التي تمتلكها الصين تمكنها من التحول الى قوة اقليمية في المستقبل ومن ثم الوصول الى قمة النظام الدولي، والى جانب الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك سوف يتحول النظام الدولي الى نظام ثنائي القطبية.

المحور الثاني: نظام متعدد القطبية

من الممكن ان يتحول النظام الدولي في المستقبل المتوسط الى نظام متعدد القطبية بفعل تنامي القوة الصينية، اضافة الى هناك عدد من الدول تتخذ من الصين لجعل العالم متعدد الاقطاب والوقوف بوجه الهيمنة الامريكية.

ترغب الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على النظام الدولي، وتنظر الى الصين على انها قوة بازغة تهدد مصالحها وامنها القومي، وتؤدي دورا مهما من خلال التوجه الى عالم متعدد الاقطاب، خالي من الهيمنة الامريكية، يسوده التوازن بين القوى المختلفة [٥٤].

تعدت القوة الاقتصادية الصينية القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية، وتسعى الصين للوصول الى مستويات متقدمة في تفوقها التكنولوجي والعسكري، هدف الصين مع روسيا هو انشاء نظام متعدد الاقطاب، هذا ما ادى الى التقارب الصيني الروسي لان كلا البلدين رافضة لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي، وبينهما توافق استراتيجي من اجل تحدي سياسة القطبية الاحادية وتدخل الولايات المتحدة في مصالحهما الاساسية، اذ تعد هذه التحديات المشتركة من اهم الدوافع التي ادت الى التقارب الصيني الروسي، اذ يتبنى البلدين رؤى متقاربة عن طبيعة التهديدات التي تواجههما من العقوبات الاحادية التي تفرض عليهما من الولايات المتحدة الامريكية، لذلك ادرك البلدين ضرورة تعاونهما من اجل مواجهة هذه المخاطر [٥٥].

من المتوقع ان يكون هناك عدد من القوى الصاعدة الى جانب الصين مثل (اليابان، الهند، الاتحاد الاوربي)، اذ تمتلك هذه الدول مقومات تعطيها افضلية في ان يكون لها دور مؤثر في النظام الدولي، اذ تستطيع المنافسة من اجل خلق عالم متعدد الاقطاب [٥٦].

الخاتمة:

يعد الصعود الصيني من ابرز التحولات في النظام الدولي، اذ بات يؤثر في توازنات القوى العالمية، واستند هذا الصعود الى مجموعة من المرتكزات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والتكنولوجية، اذ تمكنت الصين من خلال هذه المرتكزات على تعزيز مكانتها كقوة عالمية فاعلة، وقد سجلت استراتيجيتها التنموية مثل التوسع في المؤسسات الدولية، ومبادرة الحزام والطريق، ادوات رئيسية في اعادة تشكيل موازين القوى العالمية والتأثير على بنية النظام الدولي، الذي من الممكن ان تتحول في المستقبل المتوسط من نظام احادي القطبية الى نظام ثنائي او متعدد القطبية.

الاستنتاجات:

١. تشكل الصين أكبر تحدي للولايات المتحدة الامريكية، بسبب النمو المتزايد لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية

٢. تحتل الصين مكانة واهمية قصوى في المدرك الاستراتيجي الامريكي كونها أحد الدول المؤثرة في بنية النظام الدولي.

٣. القوة التي تمتلكها الصين تمكنها من التحول الى قوة اقليمية في المستقبل ومن ثم الوصول الى قمة النظام الدولي، والى جانب الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك سوف يتحول النظام الدولي الى نظام ثنائي القطبية او نظام متعدد القطبية.

الهوامش:

(١) عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧، ص ١٩.

(٢) ريم فيصل جرجير، التحول في التفكير الاستراتيجي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، العراق، مركز العراق للدراسات الحوزوية، عام ٢٠٢٣، ص ١٢٧.

(٣) سمير امين واخرون، الاشتراكية والاقتصادية السوق وتجارب الدول وفيتنام وكوبا، القاهرة، مكتبه مدبولي، ٢٠٠٣، ص٩٣

(٤) سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي الى المصاحبة الحضارية، ابو ظبي، ثقافه للنمو والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

(٥) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٩٣.

(6) Jenkins and Phys, How China is reshaping the Global Economy, oxford: Oxford University Press, First Edition, and p: 12. 2019.

(٧) حسن لطيف الزبيدي واخرون، الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية، بيروت، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٢، ص ٩٥-٩٨.

(٨) عبد المهدي رحيم، صعود الصين والهيمنة الاقتصادية على العالم وسياده اليوان، ٤ / ٧ / ٢٠٢٤، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/٢، متاح على الرابط: https://uomus.edu.iq/NewCol.aspx?newid=28135

(٩) انحدار التنين اي مصير ينتظر ثاني أكبر اقتصاد في العالم ؟، ٢٥ / نوفمبر / ٢٠٢٣، تم تسجيل الدخول الى ال موقع٢٠٢٤/٧/٤، متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/SZjxl

(١٠) انتظار رشيد زويد، تأثيرات قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجله الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد، جامعه بغداد عدد ١، ٢٠٢١ ص ٢٠٣.

(١١) الصين تحافظ على نمو اقتصادي مستقر، ١٦ / ٦ / ٢٠٢٤، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/٦، متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/AURnM

(١٢) قراءة اقتصاد الصين في عام ٢٠٢٣ من خلال بيانات رسمية، مصدر سبق ذكره.

(١٣) ابراهيم الاخرس، اسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوى واسباب الصعود، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

(١٤) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديده للتنافس الاسيوي، مجله السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٣، ٢٠١١،

(١٥) عطار عبد المجيد وهيبة بور بعين، التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الابداع والابتكار نموذجا، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد ٢، ٢٠٠٧ صفحه ١٥٠

(١٦) نبيل ال محمود، التفوق التكنلوجي الصيني، ٨ / ١ / ٢٠٢٢، تم تسجيل الدخول الى الموقع في ٢٠٢٤/٧/٦، متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/AURnM

(١٧) عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٦٣.

(١٨) ابراهيم الاخرس، اسرار تقدم الصين دراسة ملامح القوة واسباب الصعود، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٢٢٥.

(١٩) محمد نعمان جلال، الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، ٩ /١٠ / ٢٠٠٩، تم تسجيل الدخول الى الموقع في ٢٠٢٤/٧/٤، متاح على الرابط https://linksshortcut.com/AxwLK

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، ٢٠١٤، ص ٦٧.

(٢٢) منير مباركة، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢٠٥.

(٢٣) نهلة رشيد، القوى التعديلية والهيمنة الامريكية في النظام الدولي منذ عام ٢٠٠٠ روسيا الاتحادية والصين نموذجاً، اطروحة دكتوراه، معهد العلمين، النجف، ٢٠٢١، ص ٨٤.

(٢٤) اسراء فاضل هادي، تقيم جيو سياسي لإمكانات القوة الصلبة الصينية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص١٤٨٦.

(٢٥) غفران عبد الزهرة عباس، مقومات القوى التعديلية (الصين انموذجاً)، مجلة نسق، العدد ٥، ٢٠٢٣، ص ٦٤٥.

(٢٦) اسراء هاتف، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨٨.

(٢٧) أكبر جيوش العالم من حيث الافراد في عام ٢٠٢٤، ٣ / ٦ / ٢٠٢٤، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/٧، متاح على الرابط: https://linksshortcut.com/cXdpD

(٢٨) احمد عبد الجبار، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وافاق المستقبل، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٥، ص ١٢١.

(٢٩) معين احمد محمود، البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الاكبر توق الماضي والابحار نحو المستقبل، مجلة درع الوطن، الامارات، العدد ٤٨١، ٢٠١٢، ص ٣٨.

(٣٠) استراتيجية صينية شاملة لتحديث الجيش، ٥ / ٣ / ٢٠٢٣، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/٨، متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/TmZHI

(٣١) اسيا عبيد وصديقة كشرود، أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي ٢٠٠٨-٢٠١٦، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٧، ص.٦٦.

(٣٢) منتصر الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية على القارة الاسيوية، ط١، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص.١٦٢.

(٣٣) صلاح الدين احمد، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد ٤، ٢٠١٩، ص ١٤٧-١٤٨.

(٣٤) سيليا هاتون، كيف تسيطر الصين على ثروات الدول النامية عبر قروضها السخية، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/١٠، متاح على الرابط https://www.bbc.com

(٣٥) تيك مارتن، قروض الصين للدول النامية-استثمار اقتصادي ام ديون معدومة، ٢٠٢٣/١٢/٣، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/١٠، متاح على الرابط https://www.dw.com

(٣٦) محمد غروري، تعاون روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة لا ينهي صراعاتها الخاصة، ٢٠٢١/٤/٩، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠٢٤/٧/٢٠، متاح على الرابط. https://www.independentarbia.com

(٣٧) المصدر نفسه

(38) Bonnie S.Glaser and Couthey Fung, Chinas Role in the United Nations, 2022 https://www.gmfus.org

(39) OP.cit

(40) Carla Freeman and Lyndi Tesring, As China Looks to Reform Global Governance, How Does It Approach the U.N, 28/9/2023 https://www.usip.org

(٤١) هل يمكن للصين ان تواصل العمل بسياسة عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، ١٧/٩/٢٠٢٣، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٠/٧/٢٠٢٤، متاح على الرابط https://www.bbc.com

(٤٢) عادل عبد الغفور وهنا الشهابي واخرون، سياسة الصين ازاء فلسطين واسرائيل نحو دور أكبر، قطر، مجلس الشرق الاوسط للشؤون الدولية، ٢٠٢٤، ص٥.

(٤٣) عائشة الكعبي، بريكس والسعي لنظام متعدد الاطراف. التطلعات والتحديات، ١٨/٣/٢٠٢٣، تم تسجيل الدخول الى الموقع ٢٢/٧/٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://trendsresearch.org

(٤٤) يونس طلعت الدباغ ومحمد وائل القيسي، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير، مجلة قه لاى زانست العلمية، العدد٢، العراق، ٢٠٢٠، ص.ص٨٠٣,٨٠٤.

(٤٥) حكمات العبد الرحمن، "اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، سياسات عربية، العدد ٣٥، ٢٠١٨، ص.١١٦.

(٤٦) توماس سمورا، تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني التداعيات الامنية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، ورقة استراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤، ص.١٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص.١٥.

(٤٨) العامل التايواني: لماذا تسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، عدد ١٩٦١، ص.٢٠٢٢، ص.٢.

(٤٩) زياد عبد الرحمن، الصين القطب القادم، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، ص.١٢٣.

(٥٠) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية وأثر التحول في النظام الدولي، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص.١٤٩.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) جاسم حاجي، ١٢٣ ترليون دولار هو الاقتصاد المقدر للصين في عام ٢٠٤٠، ٢٠/٩/٢٠١٣، تم تسجيل الدخول الى الموقع١/٨/٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.akhbar-alkhaleej.com

(٥٣) تمارا كاظم وشهد عبد الستار، انتشار القوة وأثره في تغير هيكل النظام الدولي بروز الصين نموذجا، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ١٧٦-١٧٧

(٥٤) شريفة كلاع، نحو اعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الاقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور للصين بذلك، مجلة السياسة العالمية، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٨٥.

(٥٥) يوسف جمعة الحداد، التقارب الروسي الصيني هل يعيد تشكيل خريطة التحالفات ومعادلات القوة والنفوذ في العالم ١٢/٤/٢٠٢١ https://nationshield.ae

(56) Michael Kraig, India as Nuclear-Capable Rising Power in a Multipolar and Non-Polar World, Stategic Analysis, V.33, 2009, P336.

المصادر

الكتب

١) ابراهيم الاخرس، اسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوى واسباب الصعود، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨

٢) ابراهيم الاخرس، اسرار تقدم الصين دراسة ملامح القوة واسباب الصعود، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤

٣) احمد عبد الجبار، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وافاق المستقبل، بيروت الدار العربية للعلوم، ٢٠١٥

٤) حسن لطيف الزبيدي واخرون، الصين وشركات التكنولوجيا أذرع التجسس ومصادر التفوق والهيمنة الرقمية، بيروت، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٢

٥) ريم فيصل جرجير، التحول في التفكير الاستراتيجي حيال الصين في القرن الحادي والعشرين، مركز العراق للدراسات الحوزوية، العراق، عام ٢٠٢٣

٦) سامر خير احمد، العرب ومستقبل الصين من النموذج التنموي الى المصالح الحضارية، ثقافه للنمو والتوزيع، ٢٠٠٩

٧) سمير امين واخرون، الاشتراكية والاقتصادية السوق وتجارب الدول وفيتنام وكوبا، مكتبه مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣

٨) عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠

٩) عمار شرعان، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي، المركز، المانيا الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧

١٠) محمد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، ٢٠١٤

١١) محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الأسيوية الدروس المستفادة، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠

١٢) منتصر الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية على القارة الاسيوية، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧

١٣) منير مباركة، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الامريكية دراسة مقارنة لحالات اليابان والصين والهند، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٦

١٤) نهلة رشيد، القوى التعديلية والهيمنة الامريكية في النظام الدولي منذ عام ٢٠٠٠ روسيا الاتحادية والصين نموذجاً، اطروحة دكتوراه، معهد العلمين، النجف، ٢٠٢١

البحوث والرسائل

١) اسراء فاضل هادي، تقيم جيو سياسي لإمكانات القوة الصلبة الصينية، مجلة الدراسات المستدامة، العدد ٢، ٢٠٢٣ غفران عبد الزهرة عباس، مقومات القوى التعديلية (الصين انموذجاً)، مجلة نسق، العدد ٥، ٢٠٢٣

٢) اسيا عبيد وصديقة كشرود، أثر الصعود الاقتصادي الصيني على هيكل النظام الدولي ٢٠٠٨-٢٠١٦، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٧

٣) انتظار رشيد زويد، تأثيرات قدرات الصين في مكانتها الدولية، مجله الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد، جامعه بغداد عدد ١، ٢٠٢١

٤) توماس سمورا، تحديث جيش التحرير الشعبي الصيني التداعيات الامنية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، ورقة استراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٤

٥) حكمات العبد الرحمن، "اللغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، سياسات عربية، العدد ٣٥، ٢٠١٨

٦) زياد عبد الرحمن، الصين القطب القادم، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢

٧) سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢١،

٨) شريفة كلاع، نحو اعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الاقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور للصين بذلك، مجلة السياسة العالمية، العدد ٢، ٢٠٢١

٩) صلاح الدين احمد، "دور مجموعة البريكس في الحوكمة العالمية"، المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد ٤، ٢٠١٩

١٠) عادل عبد الصادق، الفضاء ساحة جديده للتنافس الاسيوي، مجله السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٣، ٢٠١١

١١) عادل عبد الغفور وهنا الشهابي واخرون، سياسة الصين ازاء فلسطين واسرائيل نحو دور أكبر، مجلس الشرق الاوسط للشؤون الدولية، قطر، ٢٠٢٤

١٢) العامل التايواني: لماذا تسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، عدد ١٩٦١،٢٠٢٢

١٣) عطار عبد المجيد وهيبة بور بعين، التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الابداع والابتكار نموذجا، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد ٢، ٢٠٠٧

١٤) معين احمد محمود، البحرية الصينية والسعي نحو القوة البحرية الاكبر توق الماضي والابحار نحو المستقبل، مجلة درع الوطن، الامارات، العدد ٤٨١، ٢٠١٢

١٥) يونس طلعت الدباغ ومحمد وائل القيسي، مستقبل النظام الدولي في ظل عالم استراتيجي متغير، مجلة قه لاى زانست العلمية، العدد٢، العراق، ٢٠٢٠

المثالات المنشورة في الإنترنيت

١) استراتيجية صينية شاملة لتحديث الجيش، ٥ / ٣ / ٢٠٢٣، عبر الرابط الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/TmZHI

٢) أكبر جيوش العالم من حيث الافراد في عام ٢٠٢٤، ٣ / ٦ / ٢٠٢٤، على الرابط الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/cXdpD

٣) انحدار التنين اي مصير ينتظر ثاني أكبر اقتصاد في العالم ؟، ٢٥ / نوفمبر / ٢٠٢٣، على الرابط الالكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/SZjxl

٤) تمارا كاظم وشهد عبد الستار، انتشار القوة وأثره في تغير هيكل النظام الدولي بروز الصين نموذجا، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠

٥) تيك مارتن، قروض الصين للدول النامية–استثمار اقتصادي ام ديون معدومة، https://www.dw.com٢٠٢٣/١٢/٣

٦) جاسم حاجي، ١٢٣ ترليون دولار هو الاقتصاد المقدر للصين في عام ٢٠٤٠، ٢٠١٣/٩/٢٠ https://www.akhbar-alkhaleej.com

٧) سيليا هاتون، كيف تسيطر الصين على ثروات الدول النامية عبر قروضها السخية https://www.bbc.com

٨) الصين تحافظ على نمو اقتصادي مستقر، ١٦ / ٦ / ٢٠٢٤، على الرابط الإلكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/AURnM

٩) عائشة الكعبي، بريكس والسعي لنظام متعدد الاطراف. التطلعات والتحديات، https://trendsresearch.org٢٠٢٣/٣/١٨

١٠) عبد المهدي رحيم، صعود الصين والهيمنة الاقتصادية على العالم وسياده اليوان، ٤ / ٧ / ٢٠٢٤، على الرابط الالكتروني الاتي: https://uomus.edu.iq/NewCol.aspx?newid=28135

١١) احمد غروري، تعاون روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة لا ينهي صراعاتها الخاصة، https://www.independentarbia.com٢٠٢١/٤/٩

١٢) احمد نعمان جلال، الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، ٩ /١٠ / ٢٠٠٩، على الرابط الالكتروني الاتي:https://linksshortcut.com/AxwLK

١٣) نبيل ال محمود، التفوق التكنلوجي الصيني، ٨ / ١ / ٢٠٢٢، على الرابط الالكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/AURnM

١٤) هل يمكن للصين ان تواصل العمل بسياسة عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، https://www.bbc.com١٧/٩/٢٠٢٣

١٥) يوسف جمعة الحداد، التقارب الروسي الصيني هل يعيد تشكيل خريطة التحالفات ومعادلات القوة والنفوذ في العالم ٢٠٢١/٤/١٢ https://nationshield.ae

المصادر الانكليزية

1) Bonnie S.Glaser and Couthey Fung, Chinas Role in the United Nations, 2022 https://www.gmfus.org
2) Carla Freeman and Lyndi Tesring, As China Looks to Reform Global Govermance, How Does It Approach the U.N, 28/9/2023 https://www.usip.org
3) Jenkins and Phys, How China is reshaping the Global Economy, oxford: Oxford University Press, First Edition, and p: 12. 2019.
4) Michael Kraig, India as Nuclear-Capable Rising Power in a Multipolar and Non-Polar World, Stategic Analysis, V.33, 2009, P336.